مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الخامس

العدد الثاني (أبريل 2024م)

جامعة الملك خالد

King Khalid University

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568
رقم الإيداع: 1442/3597

مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ.د. أحمد بن يحيى آل فائع

مدير التحرير: أ.د. عبد العزيز محمد رمضان

هيئة التحرير: أ.د. مصطفى محمد قنديل زايد

أ.د. نايف بن علي السنيد الشراري

د. علي بن عوض آل قطب عسيري

د. نعمة حسن محمد البكر

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقًا)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقًا)

أ.د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ.د. عبد العزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ.د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ.د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ.د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ.د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

- تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: 072289241، هاتف 072289241، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

- تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/، وفق الشروط الآتية: -
- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن 200 كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (50) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (18) للعناوين الرئيسة للبحث، و(16) لمتن البحث، و(14) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.
- تُنشر نسخة الكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

المحتويات..... ز
تصدير العدد ..... **ط**

البحوث

- **خالد بن علي النجمي**: تاريخ الموحدين بالمغرب والأندلس عند ابن الأثير الجزري في كتابه "الكامل في التاريخ". دراسة نقدية مقارنة بالمصادر الموحدية **1-37**
- **أحلام سلمان علي الجنابي**: النفقات والأرزاق في الهند عصر سلطنة دهلي (603-689هـ/ 1206-1290م) **39-64**
- **محمد بن علي السكاكر؛ نوفة بنت لاحق العنزي**: علاقة الشريف الحسين بن علي بالاتحاديين وأثرها على الأمن في مكة المكرمة (1326-1334هـ/ 1908-1916م) **67-85**

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها الرابع عشر (العدد الثاني من المجلد الخامس/ أبريل 2024م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات المملكة العربية السعودية والعراق. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقارئ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الثالث من المجلد الخامس (يوليو 2024م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

أبحاث العدد

النفقات والأرزاق في الهند عصر سلطنة دهلي

(603–689هـ/1206–1290م)

د. أحلام سلمان علي الجنابي•
جامعة الأنبار – العراق

المستخلص: كان عصر سلطنة دهلي من أهم حقب تاريخ الهند الإسلامية؛ لوصول النفوذ الإسلامي في الهند إلى أقصى اتساع له، وقد صاحب هذه الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف نظام اقتصادي فريد جدير بالدراسة، ومن ثم هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد موضوعات التاريخ الاقتصادي في الهند خلال عصر سلطنة دهلي، وهو موضوع الأرزاق والنفقات، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن أوجه النفقات والأرزاق تعدُّ ركيزة النظام الاقتصادي للسلطنة خلال فترة الدراسة. بدأت الدراسة بمقدمة اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وفرضياته، وتقسيماته، ثم المبحث الأول الذي خصص للحديث عن الرواتب والأجور، ثم المبحث الثاني الذي خصص للحديث عن النفقات العامة، وأخيرًا المبحث الثالث الذي خصص للحديث عن نفقات القصر السلطاني، وكشفت الدراسة عن تباين الأجور والرواتب في السلطنة وفقًا لسياسات السلاطين الاقتصادية، كذلك حرص السلاطين على توفير النفقات للخدمات العامة والمشروعات التي تخدم رعيتهم. وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن الرواتب في الغالب –خاصة رواتب كبار رجال السلطنة والمقربين من السلطان– كانت تؤدى بشكل غير مباشر من الدولة، على شكل إقطاعات، وكانت هذه الطريقة في الغالب لتخفف الضغط على خزانة السلطنة؛ لتوفير المقابل النقدي لتغطية رواتب كبار موظفي السلطنة، في حين كانت رواتب صغار الموظفين تمنح لهم في شكل نقدي، كذلك اتسمت سياسة سلاطين دهلي بالاهتمام بالنفقات العامة على اعتبار أنها إحدى واجباتهم التي تفرضها عليهم أصول الحكم من ناحية، وباعتبارها تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي في السلطنة من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الهند؛ سلطنة دهلي؛ النفقات؛ الأرزاق؛ الأجور والرواتب.

Expenditures and Provisions in India during the era of the Sultanate of Dehli (603-689 AH / 1206-1290 AD)

Ahlam S.A. Al-Janabi
ahlam.ali@uoanbar.edu.iq
Anbar University – Iraq

Abstract : The era of the Sultanate of Dehli was one of the most important eras in the history of Islamic India. Because Islamic influence in India reached its greatest extent. This sprawling Islamic empire was accompanied by a unique economic system worthy of study. This study aimed to shed light on one of the topics of economic history in India during the era of the Dehli Sultanate, which is the topic of livelihood and expenses. The importance of this topic lies in the fact that aspects of expenditure and livelihood are considered the pillar of the economic system of the Sultanate during the study period.The study began with an introduction that included the importance of the topic, the reasons for choosing it, its objectives, hypotheses, and divisions, then the first section, which was devoted to talking about salaries and wages, then the second section, which was devoted to talking about public expenditures, and finally the third section, which was devoted to talking about the expenses of the Royal Palace. The study revealed the variation in wages and salaries in the Sultanate according to the sultans' economic policies, as well as the sultans' keenness to save expenses for public services and projects that serve their subjects. The most prominent results of the study were that salaries, especially the salaries of senior men of the Sultanate and those close to the Sultan, were paid indirectly from the state, in the form of fiefs, and this method was mostly to reduce the pressure on the Sultanate's treasury to provide cash compensation to cover the salaries of the Sultanate's senior employees. While the salaries of junior employees were given to them in the form of cash, the policy of the Sultans of Dehli was also characterized by attention to public expenditures, considering that it was one of their duties imposed on them by the principles of governance on the one hand, and as it contributed to enhancing economic activity in the Sultanate on the other hand.

Keywords: India, Sultanate of Delhi, expenditures, provisions, wages, salaries.

المقدمة:

كان عصر سلطنة دهلي واحدًا من أهم وأبرز حقب تاريخ الهند الإسلامية؛ فخلال تلك الحقبة وصل النفوذ الإسلامي في الهند إلى أقصى اتساع له، حين بسط سلاطين دهلي نفوذهم على معظم مناطق الهند، وقد صاحب هذه الأهمية اهتمامٌ مماثلٌ من الباحثين بدراسة تاريخ هذه السلطنة، فخرجت العديد من الدراسات التي تناولت تاريخ السلطنة بشكل عام، أو أحد الموضوعات من تاريخها، وتنوعت هذه الدراسات لتغطي معظم جوانب تاريخ هذه الحقبة: السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية؛ لذا فقد رأت الباحثة أن تركز في هذه الدراسة على أحد موضوعات التاريخ الاقتصادي في الهند خلال عصر هذه السلطنة؛ وهو موضوع الأرزاق والنفقات. وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن أوجه النفقات والأرزاق تعدُّ ركيزة النظام الاقتصادي التي قامت عليها السلطنة، وارتبطت إلى حد كبير بتاريخ هذه السلطنة السياسي والعسكري، والإداري، والاجتماعي، والفكري.

ورغم أن فترة السلطنة تمتد حتى عام (932هـ/1526م)؛ إلا أن الباحثة ستكتفي بالحديث عن الفترة التي انتهت مع سقوط أسرة آل تغلق؛ نظرًا لطول الفترة التي تغطي عصر سلاطين دهلي من ناحية، وكذلك لأن الفترة التي تتناولها الدراسة تعبر عن الفترة الذهبية للسلطنة في أوج قوتها، على العكس من السلالتين الأخيرتين اللتين كانتا ظلًا للقوة السابقة للسلطنة بعد تمزقها وظهور سلطنات إسلامية أخرى منافسة لها، ويقصد بالرواتب والأرزاق النفقات العامة للسلطنة؛ مثل: رواتب وأجور موظفي السلطنة والعسكريين، ونفقات الخدمات العامة مثل المشروعات والمنشآت العامة، بجانب نفقات القصر السلطاني.

وتتمثل فرضيات الدراسة في الكشف عن الرواتب والأرزاق في الهند الإسلامية خلال عصر السلطنة، والإجابة عن التساؤلات من خلال الأسئلة الآتية:

- كيف كان نظام الرواتب والأجور في داخل الهند وتأثره بسياسات السلاطين؟
- ما أبرز النفقات العامة للسلطنة؟
- ما أوجه الإنفاق داخل القصر السلطاني؟

ومن أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع، أن نظام النفقات والأرزاق يعدُّ الركيزة الأساسية للاقتصاد في أي منطقة، ودراسته في الهند تحديدًا سيُسلط الضوء على طبيعة النظام الاقتصادي في الهند خلال فترة الدراسة؛ مما يسهم في إثراء الجانب المعرفي فيما يخص التاريخ الاقتصادي الإسلامي بوجه عام، والتاريخ الاقتصادي للهند بوجه خاص. وباستخدام المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي المقارن؛ سيتم جمع النصوص المتعلقة بالنفقات والأرزاق في الهند وتبويبها، عرضًا، ودراسةً وتحليلًا، واستنتاجًا، ثم مقارنتها بأهم المصادر المعاصرة؛ مع الاستعانة بالمراجع الحديثة التي تحدثت عن الهند بالفترة نفسها.

وقد قُسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ فأما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وفرضياته، وتقسيماته. وخُصص المبحث الأول للحديث عن الرواتب والأجور، ثم المبحث الثاني الذي خُصص للحديث عن النفقات العامة، وأخيرًا المبحث الثالث الذي خُصص للحديث عن نفقات القصر السلطاني، وجاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج.

المبحث الأول. الرواتب والأجور:

كانت الرواتب في بداية عصر السلطنة خلال عصر المماليك (602– 686هـ/1206–1287م)[1] –في الغالب خاصة رواتب كبار رجال السلطنة، والجيش، والمقربين من السلطان– تتم بشكل غير مباشر من الدولة، على شكل إقطاعات من الأراضي تؤدي ريعًا سنويًا لصاحب الراتب، حيث كان النظام الإقطاعي هو السائد في السلطنة، يدل على ذلك أن السلطان غياث الدين بلبن (664–685هـ/1266–1287م)[2] كان قد أصدر مرسومًا بسحب الإقطاعات من القادة والجند الذين كبروا في السن، وعجزوا عن أداء واجباتهم العسكرية على أن يحصلوا على معاش شهري كان في الغالب يمنح بصورة نقدية، لكن السلطان سرعان ما تراجع عن قراره بعد تدخل بعض المقربين منه، وأمر بإلغاء القرار وإعادة الإقطاعات مرة أخرى؛ أما عن رواتب صغار الموظفين في السلطنة فكانت تمنح لهم في شكل نقدي[3].

ثم تغير الوضع قليلًا خلال عصر أسرة الخلجيين (689–720هـ/1290–1320م)[4]؛ خاصة خلال عهد السلطان علاء الدين خلجي (695–715هـ/1296–1315م)[5] الذي كان لا يميل إلى النظام الإقطاعي في الرواتب والعطايا، ويرى أنه قد يسبب التمرد والعصيان من أصحاب الإقطاعات؛ لذلك تحول إلى النظام النقدي في الرواتب[6]. ورغم أنه ليس لدينا معلومات عن قيمة الرواتب في عصره باستثناء رواتب الجيش، إلا أنه يمكن أن نستنتج من خلال سياسته العامة ورواتب الجيش أنه حدث انخفاض كبير في حجم الرواتب خلال عهده[7].

وفيما يخص رواتب الجند في عهد هذا السلطان فلدينا نصان مختلفان نوعًا ما في تحديد شكل وقيمة هذه الرواتب التي تمنح للجنود في الجيش بشكل سنوي، النص الأول للمؤرخ برني[8]، ويحدد فيه الرواتب الخاصة بالفرسان فقط، لكنه نص غامض نوعًا ما؛ حيث يذكر أن المرتب (الفارس المكتمل التسليح بالدروع) وله جواد واحد يحصل على (234) تنكة[9]، و"الجوادين" يحصل على (78) تنكة. أما فرشته[10] فقد قسم رواتب طبقة الفرسان إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يحصل على (234) تنكة، والقسم الثاني يحصل على (156) تنكة، والقسم الثالث يحصل على (78) تنكة.

وقد رأى بعض الباحثين[11] أن التقسيم الذي ذكره فرشته المقصود به الطبقة الأعلى من الجيش وهم قادة الجيش، والقسم الثاني هم الفرسان، أما القسم الثالث فهم الجنود. ولكن هذا التفسير يبدو غير منطقي

على الأقل فيما يخص رواتب قادة الجيش، فهذه الرواتب تعد قليلة جدًا مقارنة بما يحصل عليه قادة الجيش، بجانب أن فرشته نفسه ذكر أن هذه رواتب الفرسان.

أما فيما يخص ما ذكره برني فقد فسر بعض الباحثين[12] مصطلح " دو اسپه" (الجوادين) الفارسي على أنه جواد ثان للفارس المرتب ويأخذ له نفقة عناية، لكن هناك من الباحثين[13] من يرى أن الفارس (المرتب) هو الفارس المطالب بتوفير جوادين بتجهيزاتهما، أما الدو اسپه فهو فارس تقوم الدولة بتوفير الجواد له وهو ليس مجهزًا بدرع فرس. وقد استندوا في هذا الرأي على النص الذي أورده برني[14] في حديثه عن المعارك مع المغول حيث ذكر أن "دو اسپه" واحد قادر على هزيمة عشرة من المغول، في حين أن الفارس (المرتب في الغالب) قادر على هزيمة مئة منهم.

وحاول أحد الباحثين[15] أن يجمع بين نصي برني وفرشته، حيث يرى أن المصطلح " دو اسپه" مقصود به من يقوم بخدمة الجواد الثاني، وليس جنديًا معه جوادان، وعلى ذلك يرى أن الثماني والسبعين تنكة تمنح لمن يقوم بخدمة الحصان الثاني للفارس، وليس للفارس نفسه. وبذلك يرى أن الرواتب تكون كالتالي: (234) تنكة للفارس المرتب، وفارس بدون جواد لكن تمنحه الدولة جوادًا وتخصص موظفًا للعناية به ويأخذ (156) تنكة، أي أنه يأخذ راتب الفارس المرتب نفسه مخصومًا منه راتب موظف العناية بالجواد، وأخيرًا الموظف الذي يعتني بالجواد ويأخذ (78) تنكة راتبًا له.

وكما يبدو هنا كانت رواتب الجيش متدنية نسبيًا خلال عهد السلطان علاء الدين خلجي، ولكي يتقبل رجال الجيش مثل تلك الرواتب كان على السلطان القيام بإجراءات صارمة تمثلت في إدخال تغييرات كبرى على النظام الضريبي، وعلى أسلوب جمع المحاصيل من ناحية، واعتماد تدابير هادفة لضمان أسعار متدنية للسلع من ناحية أخرى[16]؛ ولذلك قام السلطان بتحديد أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية مثل: الشعير، والقمح، والأرز، والحمص، وقصب السكر، بجانب الفاكهة، والعبيد والخيل والماشية، وللإشراف على بقاء أسعار الحبوب منخفضة تم تعيين مراقب للسوق (شِحنه ي ماندا)[17]، وكان كل التجار يخضعون لسلطته[18]، أما مراقبة الأسعار كلها –بوجه عام– فكانت تخضع لسلطة ومراقبة المحتسب[19].

بجانب ذلك كانت تُفرض عقوبات صارمة ضد من يخالف سياسة السلطان الاقتصادية، فالتجار والسماسرة الذين كانوا يتلاعبون بالأسعار كانوا يطردون من العاصمة دهلي ويسجنون في قلاع بعيدة، والبائعون الذين كانوا يغشون في الوزن يطردون من الأسواق أو يتعرضون للجلد والسجن، وفي بعض الأحيان كانت تقطع أنوفهم[20]، وبعد وفاة علاء الدين قام خليفته قطب الدين مبارك شاه بالتراجع عن هذه السياسة؛ حيث أعاد الإقطاعات مرة أخرى راتبًا لكبار قادة الجيش، كذلك قام بمنح الجنود راتب ستة شهور حتى يضمن ولاءهم[21].

ومع مطلع عصر أسرة آل تغلق (721–816 هـ/1321–1414م)[22] عادت الأمور إلى ما كانت عليه مرة أخرى، حيث عادت الإقطاعات لتحل محل الرواتب بالنسبة لكبار رجال السلطنة، وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى قيمة هذه الرواتب في صورة ريع تدره الأراضي الإقطاعية. وسار السلطان غياث الدين تغلق (720– 725هـ/ 1320– 1325م) على النمط نفسه بعودة الإقطاع راتبًا لقادة الجيش والجند، وقد سمح لكبار رجال الجيش بأن يحصلوا على رواتبهم من ريع خراج الأراضي التي تقع داخل إقطاعاتهم وذلك بنسبة 1: 15 أو 1: 20 من الخراج الذي تمت جبايته من الأرض، كما كان الجنود التابعون لهم –أيضًا– يحصلون على رواتبهم من الإقطاع، وكان السلطان حريصًا على ألا يمس الإقطاعيون قيمة رواتب الجنود التابعين لهم[23].

وخلال عهد خليفته وابنه محمد بن تغلق (725–752هـ/1325–1351م)[24] استمر نظام الإقطاع العسكري هو النمط السائد في تأدية الرواتب، ورغم أن هذا النظام كان سائدًا في كثير من مناطق العالم الإسلامي مثل مصر والشام، لكن مؤرخي هذه المنطقة مثل العمري[25] والقلقشندي[26] أشارا إلى وجود خلافات أساسية بين النظامين؛ هذا الاختلاف فيما يخص تابعي السيد الإقطاعي، حيث أصبح تابعو السيد الإقطاعي من الجند لا يحصلون من السيد الإقطاعي على أي مقابل، بل كانوا يحصلون في مقابل ولائهم لسيدهم على رواتب من ديوان الجيش مباشرة[27].

ولم تكن رواتب الجند تعطى بنمط واحد في الجيش الهندي خلال عصر آل تغلق، بل كان هناك نمطان لمنح الرواتب: الأول في صورة إقطاعات من الأرض وكان يخصص لكبار قادة الجيش، حيث كان كل قائد يحصل على إقطاع من الأرض ويكون راتبه هو الريع الذي يدره هذا الإقطاع، وكان الراتب يقدر وفق الرتبة، فقد كان قادة الجيش من الخانات[28] يحصلون على إقطاع يدر عليه سنويًا حوالي مائتي ألف تنكة، والملوك[29] يحصلون على إقطاع يدر ما بين خمسين ألف إلى ستين ألف تنكة، والأمراء[30] ما بين ثلاثين ألف إلى أربعين ألف تنكة، أما الإصفهسلار[31] فكان يتقاضى راتبًا يقدر بعشرين ألف تنكة[32].

أما النمط الثاني وهو المخصصات النقدية فكانت تمنح للجنود والمماليك الأتراك والعبيد المشاركين في الجيش، حيث كان الجندي يتقاضى راتبًا يتراوح بين ألف وعشرة آلاف تنكة سنويًا، والمملوك التركي يتقاضى راتبًا يتراوح بين تنكة إلى خمسة آلاف تنكة، وأخيرًا العبيد في الجيش وكانوا يتقاضون عشر تنكات[33].

أما عن طريقة حصول الجندي على راتبه النقدي؛ فقد كان الجندي يحصل على راتبه عن طريق صك يصرف له من ديوان الجيش يسمى (إطلاق)، يحصل بموجبه على راتبه من الخزانة السلطانية[34]، وكانت قيمة المرتب تتحدد وفق قوة ومهارة كل جندي[35]، وقد ترك لنا ابن بطوطة[36] أثناء وجوده في الهند وصفًا لعملية اختيار الجنود للجيش، وذكر أنه كان يتم فيه تحديد راتب كل جندي وفق ما يبديه من قوة ومهارة

في استخدام الأسلحة وغيرها، وكانت الرواتب أحيانًا ما تخضع لأهواء السلطان وعلاقاته بالقادة، فقد غضب السلطان محمد بن تغلق ذات مرة من أحد الأمراء فأمر بأن ينزل راتبه من 40 ألف إلى ألف تنكة[37].

وبجانب هذه الرواتب من الإقطاعات والمخصصات النقدية، كان قادة الجيش وجنوده يحصلون على بعض المخصصات العينية من ديوان الجيش مثل: الخلع والتشاريف لكبار قادة الجيش، والكسوة للجنود، بجانب الطعام للجنود والعلف للخيول[38]، وكان الطعام يقدم للجنود يوميًا أما الكساوي والملابس فكانت تقدم مرتين سنويًا، مرة في الربيع وأخرى في الخريف[39]، في حين أن يذكر ابن بطوطة أن الكساوي كانت توزع في الصيف والشتاء[40].

أما عن قيمة رواتب كبار الموظفين خلال عهد آل تغلق، فكان على رأسهم نائب السلطان ويسمى (إمريت)[41]، فكان راتبه على شكل إقطاع ضخم من الأراضي في حجم إقليم كبير مثل العراق، يليه الوزير وله إقطاع كبير لإقليم بحجم العراق أيضًا[42]. وكان للوزير أربعة نواب يسمى كل واحد منهم (شق)[43] وله إقطاع ريعه يتراوح ما بين (20 –40 ألف تنكة). هذا بجانب كُتاب سر أربعة (يسمى الواحد فيهم دبيران)[44] لكل واحد مدينة كبيرة، وكان كبار الكتاب يصل إقطاع الواحد منهم إلى 50 قرية، أما الصغار فإقطاعاتهم صغيرة ريعها في حدود (10 آلاف تنكة)[45].

وكان صاحب وظيفة أمير داد[46] يمنح إقطاعًا يدر ريعًا في حدود (50 ألف تنكة)، ومحاسب الدواوين (40 ألف تنكة)، وصاحب وظيفة رسول دار[47] إقطاعًا يدر ريعًا في حدود (24 ألف تنكة)[48].

أما رجال الدين من الفقهاء والقضاة، فرغم أن كثيرًا من الفقهاء والمؤرخين المسلمين قد أجمعوا على ضرورة ألا يأخذ القضاة دون موظفي القضاء أي راتب مالي جراء عملهم في القضاء، لاسيما وإن كانوا ميسوري الحال؛ لأن ذلك أبلغ في المهابة[49]، فإن الوضع في الهند كان مختلفًا، إذ تشير بعض المصادر التاريخية[50] في هذا السياق إلى أن الدولة منحت القضاة رواتب مجزية تفي بمتطلباتهم الاقتصادية كافة حتى تغنيهم عن أي شيء يخالف العرف القضائي في الهند.

وقد تأثرت رواتب هذه الفئة أيضًا بالنظام الإقطاعي، فحصلوا –خاصة الفئات العليا منهم– على إقطاعات من الأرض تدر عليها ريعًا سنويًا يعادل الراتب المقرر لهم؛ فقد كان لقاضى القضاة الملقب بصدر جهان[51] إقطاع ريعه (60 ألف تنكة) وشيخ الشيوخ[52] مثله[53]، والقاضي (12 ألف تنكة)[54]، والمحتسب [55] إقطاع ريعه (8 آلاف تنكة)[56]. كما كانت هناك إقطاعات لبعض الوظائف الخاصة مثل شحنة الفيل[57] الذي كان إقطاعُه إقليمًا كبيرًا مثل العراق، ومرجع هذا لأهمية الفيلة للسلطان، فهو الوحيد الذي كان يقتنيها وكان له 3000 فيل[58].

ولم تكن الإقطاعات هي الطريقة الوحيدة التي تؤدى بها الرواتب، لكن كانت هناك طرق أخرى؛ إذ يذكر ابن بطوطة[59] أن السلطان محمد بن تغلق كان يمنح عامله على إقليم السند[60] نصف العشر مما كان يتم جبايته من ضرائب في المدينة، وكان يتم جباية ستين لُكًا[61] منها، وعلى ذلك كان راتبه ثلاثة لُكات، أي حوالي ثلاثمائة ألف دينار.

هذا بجانب الهبات الإقطاعية التي كان السلطان يمنحها لندمائه من رجال الحاشية وكان يتراوح ريعها ما بين (20– 40 ألف تنكة) على حسب علاقتهم ومدى قربهم من السلطان الهندي[62]. وكان الإقطاع – أحيانًا– يمتد ليشمل مدينة كاملة، كما حدث عندما أقطع السلطان محمد بن تغلق الأمير غياث الدين ابن الخليفة العباسي المستنصر بالله[63] مدينة كاملة إقطاعًا بجانب مائة قرية عندما زاره في الهند، كذلك منح السلطان محمد بن تغلق أيضًا أحد كبار التجار مدينة كاملة إقطاعًا له، وأقطع أحد الشيوخ مدينة لأنه أهداه من بطيخ حلو يزرعه لا يزرع مثيله في الهند[64].

لكن إنعامات السلطان وعطاياه لم تقتصر على الإقطاعات فقط، بل كانت تشمل العطاءات النقدية والعينية أيضًا؛ فقد ذكر الهروي[65] أن السلطان محمد بن تغلق منح بعض الملوك عطاءات تتراوح بين 4-10 ملايين تنكة فضية، كما منح قاضي غزنة مليون تنكة فضية حتى لا يضيق على أحد، وذكر ابن بطوطة[66] أنه منح الأمير غياث الدين ابن الخليفة العباسي المستنصر بالله 400 ألف دينار، و2000 تنكة ذهبية، و300 دينار يوميًا لنفقته، و30 بغلة بسروج ذهبية، بجانب الخدم والجواري.

وخلال عهد السلطان فيروز شاه تغلق (752-790هـ/1351–1388م)[67] استمرت الإقطاعات رواتب لكبار الموظفين، لكنه استحدث أمرًا جديدًا؛ وهو توريث الراتب بعد وفاة صاحبه، فحين يموت صاحب الراتب تصرف مخصصاته إلى ابنه، فإن لم يكن له ابن يذهب الراتب إلى صهره، فإن لم يكن متزوجًا تنتقل مخصصاته إلى مملوكه، فإن لم يكن لديه مملوك تصرف إلى أحد أقاربه، فإن لم يكن له قريب تذهب المخصصات إلى نسائه.

وقد حفظ لنا ابن بطوطة الطريقة التي كان يتم بها دفع العطاءات النقدية في السلطنة من خلال تجربته الشخصية، فبعد أن أمر له السلطان محمد بن تغلق بعطاء يقدر باثني عشر ألف دينار سنويًا، منحه الحاجب وثيقة بذلك كانت تسمى (خط خرد) أي الخط الأصغر، وهي التي كان يُذكر فيها المبلغ المقرر للعطاء وبعض الأمور الأخرى؛ حيث كانت الوثيقة تستهل بالعبارة الآتية: "أمر خوند عالَم (بمعني سلطان العالم والمقصود به هنا السلطان محمد بن تغلق) أن يعطى من الخزانة الموفورة كذا لفلان بتبليغ فلان أي بتعريفه، ويكتب المبلغ اسمه"[68].

وبعد ذلك يوقع على تلك الوثيقة ثلاثة من الأمراء وهم الخان الأعظم معلم السلطان، والخريطة دار، وهو صاحب خريطة الكاغد والأقلام، والدوادار[69]. وبعد ذلك تذهب الوثيقة إلى ديوان الوزارة[70]

فينسخها كتاب الديوان عندهم، ثم تثبت في ديوان الإشراف[71]، ثم تثبت في ديوان النظر، ثم تكتب البروانة (أمر من الوزير للخازن بالعطاء)، ثم يثبتها الخازن في ديوانه، ويَكتبُ تلخيصًا في كل يوم بمبلغ ما أمر به السلطان ذلك اليوم من المال ويعرضه عليه، فمن أراد التعجيل بعطائه أمر بتعجيله ومن أراد التوقيف وقف له، ولكن لا بد من عطاء ذلك، ولو طالت المدة، وقد ذكر ابن بطوطة أن عطاءه توقف ستة أشهر، ثم أخذها بعد ذلك مع غيرها من العطاءات[72].

كما ذكر ابن بطوطة أن السلطان إذا أمر بعطاء لم يصرف لصاحب العطاء كاملًا، بل كان يخصم منه العشر، فمن أمر له مثلا بمائة ألف أعطى تسعين ألفًا، أو بعشرة آلاف أعطى تسعة آلاف؛ وذلك دون أن يوضح السبب في ذلك[73].

المبحث الثاني. نفقات الخدمات العامة:

تنوعت النفقات العامة في السلطنة لتشمل كثيرًا من الخدمات التي كانت تقدم لسكانها سواء كانوا من المسلمين أو الهندوس، وكان منها نفقات المشروعات الإنشائية كالمدن الجديدة، والمساجد، والمدارس، والحدائق، وكذلك المشروعات المائية التي كانت توفر للسكان الماء للشرب وري الأرض الزراعية مثل: الخزانات والبحيرات الصناعية، والقنوات، والترع، وغيرها.

(أ) المشروعات الانشائية:

أقام السلطان علاء الدين خلجي بعض المباني في مدينة سيري بعد أن اتخذها عاصمة له، والأرجح أنها كانت مبان إدارية[74]، وكذلك من منشآته العمرانية الجزء الذي أضافه إلى مسجد قوة الإسلام الذي أنشأه السلطان قطب الدين أيبك وأكمله السلطان إلتُتْمش[75] (608– 633هـ/1212– 1235م)[76]، وكانت الإضافة من الناحية الجنوبية، وصَنعَ لها أبوابًا ضخمة عُرفت باسمه أي بوابات علاء، وكانت من الحجر الأحمر وتعلوها قبة[77].

كما أنشأ السلطان علاء الدين خلجي مدرسة في الجهة الغربية من مسجد قوة الإسلام، وكانت المدرسة تتكون من صحن في وسطها، يحيط به من الجهة الشمالية حجرات دروس، ومن الناحية الجنوبية ضريح السلطان علاء الدين، وبجانبيه حجرتان للدرس، وفي الجهة الشرقية من المدرسة كانت توجد حجرات لإقامة الطلبة مكونة من طابقين، وفي الجهة الغربية قاعتان مربعتا الشكل، مغطاتان بقبة وبهما ما يشبه المحراب، ويعتقد أن إحداهما للصلاة والأخرى لقراءة القرآن، وبين هاتين القاعتين وعلى جانبيهما يوجد سبع حجرات للدروس[78].

أما السلطان غياث الدين تغلق فقد أقام عددًا من المباني العمرانية مثل حديقة تغلق أباد، وتوسيع أسوار مدينة دهلي وتحصينها، حيث تم عمل ثمانية وعشرين بابًا، تُغلق ليلًا مع غروب الشمس حتى تسهل السيطرة وضبط الحراسات بجانب بعض المساجد والمدارس والزوايا الخاصة بالعلماء والمشايخ[79].

وكان ابنه السلطان محمد بن تغلق قد أمر أن يُبنى قصر لأبيه على مسافة ثلاثة فراسخ من مدينة تغلق آباد، حتى يستقبل أباه فيه حين عودته من غزواته، ويقضي الليل ويستقبل أهل المدينة الذين يريدون أن يتشرفوا بمقابلته، وقد تم بناء القصر في ثلاثة أيام؛ لذلك كان –في الغالب– من القصور المحمولة المصنوعة من الخشب[80].

وكان من أهم المشروعات العمرانية في سلطنة دهلي بناء عاصمة جديدة للسلطنة تسمى دولت أباد، وكانت مدينة ضخمة، وصفها العمري[81] بقوله: "وما أظنها تكون قد اكتملت؛ لعظم ما حصل الشروع فيه، من اتساع خطة المدينة، وعظم البناء، كان قد قسمها على أن تبنى محلات، لأهل كل طائفة محلة؛ الجند في محلة، والوزراء والكتاب في محلة، والقضاة والعلماء في محلة، والمشائخ والفقراء في محلة، والتجار والكساب في محلة، وفي كل محلة ما تحتاج إليه من المساجد، والأسواق، والحمامات، والطواحين، والأفران، وأرباب الصنائع من كل نوع، حتى الصواغ، والصباغين، والدباغين؛ حتى لا يحتاج أهل محلة إلى أخرى، في بيع أو شراء، ولا أخذ ولا إعطاء؛ لتكون كل محلة كأنها مدينة مفردة، قائمة بذاتها، غير مفتقرة إلى شيء سواها، ورغم كل هذا التخطيط والتكلفة الباهظة له، فإن سكان مدينة دهلي رفضوا الاستجابة لأوامر السلطان بهجرها والانتقال إلى العاصمة الجديدة؛ لذلك قام بإجبارهم على ذلك، وزادت النفقات بعد أن قام بشراء الدور والمنازل في دهلي من أهلها ليجبرهم على تركها[82].

وقد اختلفت آراء المؤرخين حول الدوافع وراء قرار السلطان بنقل العاصمة وتحمل كل هذه النفقات الباهظة؛ حيث رأي المؤرخ برني[83] أن موقع العاصمة الجديدة كان مميزًا لأنها كانت تحتل مركزًا متوسطًا بين مقاطعات الدولة، بجانب موقعها الإستراتيجي الذي يجعلها في مأمن من غزوات المغول. أما ابن بطوطة[84] فأرجع السبب لرغبة السلطان محمد بن تغلق في الانتقام من سكان دهلي، حيث ذكر أن سكان دهلي كانوا غاضبين من سياسة السلطان، فكانوا يكتبون بطاقات عليها عبارات سب للسلطان، وينثرونها في طرقات المدينة ليلًا حتى تصل إلى السلطان، فلما وصلته غضب عليهم وعزم على الانتقام منهم.

أما المؤرخ عصامي[85]، فقد رأى أن نقل العاصمة كان عقابًا إلهيًا لسكان دهلي؛ لسماحهم بالهرطقات الدينية للسلطان محمد بن تغلق، وهو رأى يبدو غريبًا لكن أذا علمنا أن عصامي كان يحمل العداء نحو دهلي وسلاطينها يمكن أن نفهم سر ذلك[86]، وبوجه عام كان قرار السلطان محمد بن تغلق –نقل العاصمة من دهلي إلى دولت أباد– قرارًا غير مدروس، وسبب معاناة للناس[87].

وكان للتعليم نصيب من نفقات السلطان محمد بن تغلق العامة، فقد أنشأ الكثير من المدارس التي وصل عددها في دهلي وحدها ألف مدرسة، هذا بجانب المدارس في المقاطعات الأخرى، يضاف إلى ذلك بناء الأوقاف وترميمها[88].

وقد عرف عن السلطان فيروز شاه ولعه بالبناء والمعمار، حتى بلغت المنشآت في عهده حوالي تسعمائة ما بين مدارس ومساجد وربط وبيمارستانات وقصور وحمامات، بجانب إنشائه لثلاث مدن غرب دهلي. وقام السلطان أيضًا بتعمير المباني الآيلة للسقوط، سواء أكانت إسلامية أم هندوسية، كما بني عدة مستشفيات خيرية لخدمة الفقراء في أنحاء السلطنة بلغ عددها مائة وثلاثين مشفى[89].

(ب) المشروعات المائية:

كان من أهم النفقات العامة في السلطنة المشروعات المائية التي كان يقيمها السلاطين؛ لتوفير المياه للشرب وري الأراضي الزراعية، وشملت هذه المشروعات الخزانات والبحيرات الصناعية، والقنوات والترع، والآبار.

الخزانات والبحيرات الصناعية:

كان سلاطين دهلي حريصين على إنشاء الخزانات والبحيرات الصناعية؛ لتوفير المياه بها من أجل الشرب خلال فترات الجفاف، وكان يطلق على الخزانات مصطلح (حوز)، وكانت في الغالب مستطيلة الشكل[90]، ومن أهم هذه الأحواض الحوض الذي أنشأه السلطان إلتتمش على أطراف مدينة دهلي، وقد وصفه ابن بطوطة[91] بقوله: "ومنه يشرب أهل المدينة، وهو بالقرب من مصلاها، وماؤه يجتمع من ماء المطر، وطوله نحو ميلين، وعرضه على النصف من طوله، والجهة الغربية منه من ناحية المصلى مبنية بالحجارة، مصنوعة أمثال الدكاكين بعضها أعلى من بعض، وتحت كل دكان درج ينزل عليها إلى الماء، وبجانب كل دكان قبة حجارة فيها مجالس للمتنزهين والمتفرجين، وفي وسط الحوض قبة عظيمة من الحجارة المنقوشة مجعولة طبقتين، فإذا كثر الماء في الحوض لم يكن سبيل إليها إلا في القوارب، فإذا قل الماء دخل إليها الناس، وداخلها مسجد، وفي أكثر الأوقات يقيم بها الفقراء المنقطعون إلى الله المتوكلون عليه، وإذا جف الماء في جوانب هذا الحوض زرع فيها قصب السكر والخيار والقثاء والبطيخ الأخضر".

يضاف إلى ذلك الحوض أو البحيرة التي أقامها السلطان علاء الدين خلجي، وكان يقع بين مدينة دهلي ومدينة سيري، وكان يسمى الحوض الخاص أو حوض علاء[92]، وهذا الحوض كان أكبر من حوض السلطان إلتتمش، حيث يصفه ابن بطوطة بقوله[93]: "هو أكبر من حوض السلطان شمس الدين وعلى جوانبه نحو أربعين قبة، ويسكن حوله أهل الطرب، وموضعهم يسمى طرب آباد، ولهم سوق «هناك من أعظم الأسواق ومسجد» جامع ومساجد سواه كثيرة"[94].

وفي عهد أسرة آل تغلق تعددت الأحواض والبحيرات الصناعية التي أقامها سلاطينها تشجيعًا للزراعة، وقد قام السلطان غياث الدين تغلق بإنشاء بحيرة كبيرة تحيط بقصره السلطاني، وكانت تصل إلى ضريحه الذي بناه في حياته، وقام بعمل جسر على هذه البحيرة لخدمة الضريح، وقام السلطان محمد بن تغلق بإنشاء عدة بحيرات؛ منها بحيرة ضخمة عند مدينة عادل أباد، بجانب بحيرتين أخريين هما بحيرة تغلق شاه،

وبحيرة قتلغ خان (معلم السلطان محمد بن تغلق)[95]. أما السلطان فيروز شاه تغلق فكان أكثر نشاطًا في مجال إنشاء البحيرات؛ ومنها بحيرة شاه زادة فتح خان (الابن الأكبر لفيروز شاه)، وبحيرة شاه زاده مبارك (ابن فيروز شاه)، بجانب بحيرة ضخمة أقامها عند حصن حصار فيروزا[96]، ولم تكن مهمة هذه البحيرات حفظ الماء فقط، بل كانت تستخدم في الزراعة أيضًا، فعند جفاف أطرافها كان تُزرع ببعض المحاصيل مثل قصب السكر والخيار والبطيخ[97].

ولم يكتف السلطان فيروز شاه بهذه البحيرات فقط، بل فكر في إنشاء بعض الخزانات والسدود للمساعدة في تشجيع الزراعة، فأنشأ 30 خزانًا، كما أنشأ بعض السدود مثل سد شكر خان، وسد وزير أباد، وغيرها من السدود [98].

القنوات والترع:

كان من أشهر من أقام القنوات من سلاطين دهلي السلطان فيروز شاه؛ ومن نماذج هذه القنوات ما تم حفره في المنطقة الواقعة بين نهر ستليج[99]، ودهلي ودواب، وكان طولها يتراوح بين مائة ومائة وعشرين ميلًا، وكانت هذه القنوات عميقة بحيث تسمح بالإبحار فيها، فاستخدمت وسيلة مواصلات[100].

ومنها أيضًا القناة التي أنشأها في ولاية هاريانا التي كانت تعاني من ندرة المياه، وحين أنشأ مدينته حصار فيروزه قام بعمل بعض القنوات لتجلب لها المياه من نهري جمنا وستليج، وكانت القناة التي تجلب الماء من نهر جمنا تسمى (راجيوه)، والقناة التي تجلب الماء من نهر ستليج (علوج خاني)، وكذلك قناة جمنا التي تجلب الماء إلى مدينة فيروز آباد[101].

وقد ساهمت هذه القنوات في تحسين الري، وتوفير المياه للأراضي الزراعية البعيدة عن مجاري الأنهار، وكانت إدارة هذه القنوات تخضع لرقابة مهندسين أكفاء يعينهم السلطان، وكانوا يفحصون هذه القنوات خلال موسم المطر والفيضان[102].

الآبار:

كانت الآبار من أهم الوسائل التي استخدمها سلاطين دهلي لرفع المياه، وكانت البئر الصغيرة تعرف باسم (شاه) أو (باين) وهو البئر البسيط الذي ينشأ عليه البئر المزود بالسلالم، وقد اهتم السلاطين ببناء الآبار في المدن والقرى وفي الطرق لخدمة المسافرين[103]، وقد عرف ابن بطوطة الباين بقوله: " والبائن عندهم: بئر متسعة جدًا مطوية بالحجارة، لها درج ينزل عليها إلى ورد الماء، وبعضها يكون في وسطه وجوانبه القباب مر، الحجر والسقايف والمجالس، ويتفاخر ملوك البلاد وأمراؤها بعمارتها في الطرقات التي لا ماء بها"[104].

وقد أمر السلطان محمد بن تغلق بحفر الآبار، من أجل استخدامها في استخراج المياه اللازمة لسقي الأراضي، بعد أن أصيبت السلطنة بموجة من القحط نتيجة ندرة الأمطار، أما السلطان فيروز شاه تغلق فقد اهتم بحفر الآبار، ويشير الجوزجاني إلى أنه حفر حوالي 150 بئرًا للمساهمة في تشجيع الزراعة[105].

كما قام السلطان فيروز شاه تغلق بحفر بئر بجوار بحيرة مبارك شاه الموجودة خارج مدينة فيروز أباد؛ لتوفير المياه للبحيرة حينما تنقطع الأمطار، إذ كانت هذه البحيرة من ضمن الأوقاف الموقوفة للفقراء، ووضع السلطان على البئر بعض الدواليب لرفع المياه، وتم تعيين موظفين من قبل السلطان مهمتهم الإشراف على تلك الدواليب وحمايتها[106].

المبحث الثالث. نفقات القصر:

تنوعت نفقات القصر السلطاني أو بمعنى أدق نفقات السلطان أثناء وجوده في قصره لتشمل: الطعام والموائد العامة والخاصة التي كان يقيمها، وكذلك الهدايا التي كان يقدمها السلطان لضيوفه من كبار رجال السلطنة والغرباء، وكذلك نفقات الجواري والعبيد، بالإضافة إلى نفقات الحيوانات الخاصة بالسلطان، وكذلك نفقات الحفلات والملاهي وغير ذلك مما كان يقام بالقصر السلطاني.

وقد تباينت النفقات التي كان السلطان ينفقها على قصره وحاشيته من فترة لأخرى؛ فعلى حين كان السلطان علاء الدين خلجي يميل إلى الاقتصاد في النفقات العامة بشكل عام ونفقات القصر بشكل خاص؛ بسبب زيادة النفقات في السلطنة نتيجة كثرة حروبها وحاجتها لجيش قوي، والتوسع في المناطق المجاورة للسلطنة وصد الاعتداءات الخارجية خاصة من المغول[107]، وما تحتاجه هذه الأمور من نفقات كبيرة أوجبت على السلطان الاقتصاد في نفقاته الشخصية ونفقات قصره، على الجانب الآخر كان السلطان محمد بن تغلق يميل إلى البذخ في الإنفاق الذي كان يصل في بعض الأحيان إلى حد الإسراف، وكانت مظاهر الإسراف واضحة في نفقاته التي تجاوزت 36 لك في السنة[108].

وقد كان للسلطان عدة قصور في عاصمة السلطنة دهلي، خاصة بسكنه وسكن حريمه، بجانب مقاصير جواريه وحظاياه، وبيوت خدمه ومماليكه، ولم يكن مسموحًا لأحد أن يجاوره في سكنها مهما كانت مكانته في السلطنة، وكانت القصور السلطانية تزين بالرخام، ولم يكن مسموحًا باستخدام الرخام إلا في القصور السلطانية[109]، وبجانب هذه القصور الثابتة كان للسلطان أيضًا قصور متحركة يحملها معه في تنقلاته حيث يُعاد تركيبها في أماكن استقراره، وكان للسلطان أربعة قصور مصنوعة من الخشب، وكانت من الضخامة بحيث كان يحملها ثمانمائة جمل، كل قصر يُحمل على مائتي جمل، وكان يتم كسوة هذه الجمال بالحرير الأسود المذهب، وبجانب هذه القصور كانت هناك أيضًا الخيم والخركاوات[110]، التي كانت ربما لإقامة الخدم والحاشية[111].

وكان هناك مسؤول عن القصر السلطاني يدعى (وكيل دار)[112]، وكانت مهمته الإشراف على شؤون القصر، وترتيب الرواتب والعطايا للعاملين في القصر، بجانب الاعتناء بالمطبخ السلطاني والإسطبلات السلطانية[113]، ونظرًا لأهمية هذه الوظيفة فكانت تُسند في الغالب لأحد أفراد العائلة الملكية أو أحد كبار رجال السلطنة، وتمتع بنفوذ كبير لدرجة أنه في بعض الأحيان كان يعد نائبًا للسلطان([114])، كما كان له نائب يعينه من الأمراء يدعى نائب وكيل دار[115].

الموائد والأطعمة:

كان السلطان في العادة يقيم مائدة طعام لضيوف القصر السلطاني مرتين في اليوم؛ وقت الغداء ووقت العشاء، وكان الطعام الذي يقدم في هذه المائدة نوعين: طعام خاص بالسلطان نفسه لا يسمح لأحد بالأكل منه إلا الفقهاء تكريمًا لهم، وكان عددهم في الغالب مائتي فقيه[116]، وطعام عام لبقية ضيوف القصر من كبار رجال الجيش والسلطنة والمقربين من السلطان، وكان عددهم كبيرًا جدًا يقدر بعشرين ألف ضيف[117].

وقد ذكرت المصادر أن هذه الولائم كان يستخدم فيها كل يوم 2500 من البقر، و2000 من الغنم، بجانب الخيول المسمنة، ومختلف أنواع الطيور[118]، بجانب الرقاق والشواء والأقراص ذات الجوانب المملؤة بالحلواء، والأرز، والدجاج والسموسك[119]، والتنبول[120]، وغير ذلك من الأطعمة[121].

وإذا علمنا أن البقرة كان ثمنها خلال تلك الفترة 61 درهمًا، ورأس الغنم 8 دراهم[122]، عدا الخيول والطيور، يمكن أن نتخيل حجم الإنفاق اليومي على موائد السلطان، ورغم أنه ربما تكون هناك بعض المبالغة في هذه الأعداد، لكن ذلك ربما قصد به الإشارة إلى عظم الإنفاق اليومي للسلطان على موائده.

ولم تكن موائد القصر تقام فقط في حضور السلطان، بل كانت أحيانًا تقام لتكريم ضيوفه حتى في غيابه؛ فقد ذكر ابن بطوطة أنه حضر إلى القصر السلطاني في غياب السلطان محمد بن تغلق، فقامت والدة السلطان مخدومة جهان[123] بعمل مائدة لتكريمه هو ورفقته من ضيوف السلطان، وقد قُدِّم الطعام والشراب لهم في أواني وأباريق من الذهب[124].

الأعراس والحفلات الخاصة:

ومن نفقات القصر السلطاني أيضًا نفقات الأعراس والحفلات الخاصة، ومن ذلك حفل زواج أخت السلطان محمد بن تغلق فيروز خاتون من أحد الأمراء العرب الذين كانوا ينزلون ضيوفًا على السلطان، وهو الأمير سيف الدين غدا[125]، وفي هذا الحفل نصب السلطان خيامًا كبيرة وفرشها بأحسن الفرش، وأحضر كبار المطربين والمطربات في السلطنة لكي يغنوا في العرس، كما أحضر الطباخين والخبازين والشوائين والحلوانيين لكي يطعموا الحضور، واستمر العرس خمسة عشر يومًا، وحضره كبار رجال السلطنة والمقربون

من السلطان، وأهدى السلطان العريس خلعة حرير مرصعة بالجواهر، وكذلك قصرًا ليكون بيتًا للزوجية[126].

يضاف إلى ذلك نفقات الحفلات الأخرى مثل الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى؛ فبعد توافد كبار رجال السلطنة والمقربين من السلطان على القصر للتهنئة بالعيد، يقام سماط ضخم من مختلف الأطعمة والحلوى للضيوف، ويبدأ السلطان في توزيع الهدايا لمدة أسبوع؛ فاليوم الأول يهب أقاربه وأصهاره الجواري الهندوس، وفي اليوم الثاني يهب الجواري لأمراء المماليك، واليوم الثالث يزوج أقاربه وينعم عليهم، وفي اليوم الرابع يعتق بعض العبيد، واليوم الخامس يعتق بعض الجواري، واليوم السادس يزوج العبيد بالجواري، واليوم السابع يعطي كثيرًا من الصدقات[127].

نفقات العبيد والجواري:

ومن نفقات القصر السلطاني نفقات العبيد والجواري؛ وقد وصل عدد العبيد في القصر السلطاني في عهد السلطان فيروز شاه تغلق إلى أربعين ألف عبد[128]، ولا شك أن هذا العدد الكبير كان يحتاج نفقات كبيرة، ونحن نعلم أن السلطان كان يخصص لكل عبد مؤنة لتغذيته تتضمن شهريًا: منين[129] من الحنطة والأرز، وثلاثة أستار[130] من اللحم، بجانب عشر تنكات فضية، ويضاف لذلك أربع كساوى كل عام[131].

وبجانب العبيد السلطانية كان هناك الجواري، حيث كان يوجد بالقصر السلطاني العديد من الجواري اللاتي يعملن مغنيات وعازفات وراقصات، وكن على دراية بآداب البلاط، وكن في بعض الأحيان يعملن جواسيس للسلطان فينقلن له كل ما يجري في القصر، كما كن يستقبلن ضيوف السلطان ويهيئن الجلسات لضيوف البلاط، وكان السلطان يكافئهن بهدايا ثمينة من الذهب والجواهر، كما كان يتم تجهيز الجواري بأجمل الملابس والحلي لاستقبال السلطان حين عودته إلى القصر، حيث كان يتم عمل قباب من الخشب مقسمة إلى طبقات مكسوة بثياب الحرير، ويكون في كل طبقة الجواري المغنيات للترحيب بالسلطان[132].

الإسطبلات السلطانية:

ومن نفقات القصر أيضًا الحيوانات التي كان السلطان يقتنيها في الإسطبلات السلطانية، وكان هناك موظف خاص للإشراف على هذه الإسطبلات يدعى (أمير أخور) أو مشرف الإسطبلات[133]، وما يدل على أهمية هذه الوظيفة أنه كان يتولاها واحد من كبار رجال السلطنة[134]. ومن أهم الحيوانات التي كان يقتنيها السلطان الفيلة؛ وكان وجود الفيلة في القصور أحد أهم مظاهر أهبة السلطان التي ينفرد بها عن غيره، ولم يكن مسموحًا لغيره باقتنائها في القصور، ويذكر الهروي أن السلطان معز الدين بهرام شاه أمر بقتل زوج أخته الأمير اختيار الدين آيتكين[135] لأنه تجرأ ووضع على مدخل قصره فيلًا كبيرًا، وهو أمر كان مقصورًا على السلطان فقط[136].

وكان السلطان يمتلك في إسطبلاته حوالي ثلاثة آلاف فيل، وكان لهم مشرف خاص عليهم يدعى شحنة الفيل، يتقاضى راتبًا كبيرًا كما سبق ذكره، وكانت هذه الفيلة تحتاج نفقات باهظة للعناية بها وإطعامها، فقد ذكر العمري أن كل فيل كان يحتاج يوميًا 40 رطلًا من الأرز، و60 رطلًا من الشعير، و20 رطلًا من السمن، ونصف حمل من الحشيش[137]، وبالطبع كان استهلاك الثلاثة آلاف فيل يحتاج كميات ضخمة من الطعام كما نرى، وبجانب الطعام كان السلطان يهتم بمظهرها؛ فكان يكسوها بالديباج[138]، والوشي[139]، وأنواع الحرير[140].

نفقات أخرى:

ومن نفقات القصر أيضًا الثياب التي كان السلطان يرتديها هو ونساء القصر وجواريه، وما يهديه منها إلى المقربين منه، ومن أجل إعداد هذه الثياب أنشأ السلطان مكانًا خاصًا لإعدادها يسمى دار الطراز، وكان يعمل بها أربعة آلاف قزاز[141]، وكان يتم بها إعداد الأقمشة اللازمة للثياب والكساوي والخلع وغيرها من مستلزمات القصر، حيث كان السلطان يفرق على المقربين منه كل سنة مائتي ألف كسوة، نصفهم في الربيع والنصف الآخر في الخريف[142]، وكانت كساوي الخريف في الغالب من عمل هذه الدار، وكان يوجد بجانب القزازين أربعة آلاف زركشي[143] من أجل الملابس النسائية المزركشة لنساء السلطان أو نساء المقربين منه الذين يهاديهم بها[144].

يضاف إلى ذلك ما كان السلطان يتصدق به يوميًا وشهريًا؛ فقد كان السلطان يتصدق كل يوم بلكين، قد تزيد في بعض الأيام إلى خمسين لكًا، كما كان يتصدق أيضًا بلكين في مطلع كل شهر عربي، بجانب ذلك كان يمنح أربعين ألف فقير نفقة شهرية تتكون من (درهم + 5 أرطال خبز وقمح، أو أرز)، ومخصصات لألف فقيه يعلمون الناس القراءة والكتابة[145].

وحين وقع الجفاف بالسلطنة وارتفعت الأسعار بها حتى بلغ سعر مَنّ القمح ستة دنانير[146]، أمر السلطان أن يعطى سكان دهلي نفقة ستة أشهر، صغارًا وكبارًا، وعبيدًا وأحرارًا، وكلف القضاة والفقهاء بترتيب هذا الأمر في الغالب منعًا للتلاعب[147].

الخاتمة:

بعد الاستقراء التاريخي للنفقات والأرزاق في سلطنة دهلي خلال فترة الدراسة يمكن رصد عدة نتائج منها:

- كانت الرواتب –في الغالب خاصة رواتب كبار رجال السلطنة والمقربين من السلطان– تؤدى بشكل غير مباشر من الدولة، على شكل إقطاعات من الأراضي تؤدي ريعًا سنويًا لصاحب الراتب، وكانت هذه الطريقة في الغالب لتخفف الضغط على خزانة السلطنة لتوفير المقابل النقدي لتغطية رواتب كبار موظفي السلطنة، في حين كانت رواتب صغار الموظفين تمنح لهم في شكل نقدي، وكان هذا هو النظام

السائد في بداية عصر السلطنة، لكن هذا النظام تغير خلال عهد السلطان علاء الدين خلجي الذي كان لا يفضل النظام الإقطاعي في تأدية الرواتب، بل يفضل النظام النقدي؛ لاعتقاده أن الإقطاعات تشجع الأمراء وكبار رجال الدولة على التمرد والثورة، لكن هذا الأمر كان استثنائيًا، وعاد النظام الإقطاعي في تأدية رواتب كبار رجال السلطنة بعد وفاته مرة أخرى.

- تنوعت نفقات القصر السلطاني أو بمعنى أدق نفقات السلطان أثناء وجوده في قصره لتشمل: الطعام والموائد العامة والخاصة التي كان يقيمها، وكذلك الهدايا التي كان يقدمها السلطان لضيوفه من كبار رجال السلطنة والغرباء، وكذلك نفقات الجواري والعبيد، بالإضافة إلى نفقات الحيوانات الخاصة بالسلطان، وكذلك نفقات الحفلات والأعراس، والملاهي وغير ذلك مما كان يقام بالقصر السلطاني.
- تباينت النفقات التي كان السلطان ينفقها على قصره وحاشيته من فترة لأخرى؛ فعلى حين كان السلطان علاء الدين خلجي يميل إلى الاقتصاد في النفقات العامة بشكل عام ونفقات القصر بشكل خاص بسبب زيادة النفقات في السلطنة نتيجة كثرة حروبها وحاجتها لجيش قوي، نجد أن السلطان محمد بن تغلق كان يميل إلى البذخ في الإنفاق الذي كان يصل في بعض الأحيان إلى حد الإسراف.
- تنوعت النفقات العامة في السلطنة لتشمل كثيرًا من الخدمات التي كانت تقدم لسكانها سواء كانوا من المسلمين أو الهندوس، وكان منها نفقات المشروعات الإنشائية كالمدن الجديدة، والمساجد، والمدارس، والحدائق، وكذلك المشروعات المائية التي كانت توفر للسكان الماء للشرب وري الأرض الزراعية مثل الخزانات والبحيرات الصناعية، والقنوات، والترع، وغيرها.
- اتسمت سياسة سلاطين دهلي بالاهتمام بالنفقات العامة على اعتبار أنها إحدى واجباتهم التي تفرضها عليهم أصول الحكم من ناحية، وباعتبارها تساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي في السلطنة من ناحية أخرى.

حواشي البحث:

• أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي.

(1) المماليك: هم السلالة الأولى من حكام سلطنة دهلي، ومؤسسها هو قطب الدين أيبك (602-607هـ/1206-1210م)، الذي كان أحد قادة الجيش الغوري. انظر: بداوني، عبد القادر بن ملوكشاه (1004هـ/1595م)، منتخب التواريخ، تصحيح: مولوي أحمد علي، انجي آثار ومفاخر فرهنگي، تهران 1379هـ، مجلد أول، ص51؛ عبد الرؤوف، عصام الدين، بلاد الهند في العصر الإسلامي، عالم الكتب، القاهرة 1980م، ص50-55.

(2) السلطان بلبن: كان مملوكًا من أصل تركي واشتراه السلطان إلْتُتْمُش وأحسن تربيته ثم زوجه ابنته، تدرج في المناصب العسكرية، وكان من أعظم حكام دهلي. انظر لمزيد من المعلومات: الجوزجاني، منهاج الدين أبو عمر عثمان بن سراج الدين عمر (ت.660هـ/1261م)، طبقات ناصري، ت. عفاف السيد زيدان، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2013م، ج2، ص61-106؛ ابن بطوطة، محمّد بن عبد الله محمّد يوسف اللوائيّ (ت.770هـ/1369م)، رحلة بن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: عبد الهادي التازي، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1997، ج3، ص124.

(3) الهروي، نظام الدين أحمد بخشي (ت. 1030هـ/1621م)، طبقات أكبري، ت. عبد القادر الشاذلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م، ج1، ص85-88.

(4) الخلجيون: يرجع أصلهم إلى الأتراك الأفغانيين، وينتسبون إلى موطنهم الأصلي في منطقة خلج بالقرب من غزنة وكانت بداية ظهورهم في عصر الدولة الغورية، ثم زاد نفوذهم في عصر المماليك حتى استطاعوا اعتلاء عرش سلطنة دهلي. انظر لمزيد من التفاصيل: بداوني، منتخب التواريخ، مجلد أول، ص79-100؛ فرشته، محمد قاسم هندوشاه (ت.1023هـ/1614م)، تاريخ فرشته، تصحيح: محمد رضا نصيري، تهران 1388هـ، مجلد أول، ص 183-232.

(5) علاء الدين خلجي: هو السلطان المؤيد محمد بن مسعود خلجي، كان ابن أخي السلطان جلال الدين وصهره، واستعان به في حكم بعض مناطق السلطنة لثقته به قبل أن يدب الخلاف بينهما. وللمزيد من المعلومات انظر: فرشته: تاريخ فرشته، مجلد أول، ص200-208؛ الحسيني، عبد الحي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، دار بن حزم، بيروت 1999م، ج2، ص205.

(6) فرشته، تاريخ فرشته، مجلد أول، ص342-349؛ آل سنة، خيرية محمد، الحياة الاقتصادية في سلطنة دهلي الإسلامية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المنيا-مج87، ع2، 2018، ص592.

(7) عبد الرؤوف، بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص213.

(8) برني، ضياء الدين (ت.758هـ/1357م)، تاريخ فيروز شاهي، تصحيح: سيد أحمد خان، كلكتا 1862م، ص304.

(9) التنكة: هي عملة هندية مساوية للدينار، وكانت نوعين فضية (بيضاء) تساوى 8 دراهم هندية & وذهبية (حمراء) تساوى 3 مثاقيل. انظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت.821هـ/ 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب الخديوية، القاهرة 1915، ج5، ص84 – 85؛ عبد الرحمن، محمد نصر، الحياة الاقتصادية في الهند في عصر بنى تغلق (720 – 816 هـ / 1320 – 1414م)، حوليات إسلامية، ع42، 2008م، ص16.

(10 تاريخ فرشته، مجلد أول، ص361.

(11) انظر: آل سنة، خيرية محمد، السلطان علاء الدين الخلجي (695-716هـ/1296-1316م)، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج9، ع2، 2016م، ص867؛ مرجونة، إبراهيم، إدارة علاء الدين محمد شاه لبلاد الهند (695-716هـ /1296-1316م)، مؤتمر نظم الإدارة والحكم عبر العصور، القاهرة 2016م)، ص282.

(12) انظر: عبد الرؤوف، بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص198؛ كامل، محمد سيد، الجيش الهندي في عصر الدولة الخلجية (689 -720هـ / 1290 -1320م)، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب -جامعة القاهرة، ع38، 2011، ص70؛ مرعي، محمود، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2019م، ص211.

(13) جاكسون، بيتر، سلطنة دلهي: تاريخ سياسي وعسكري، ت. فاضل جكتر، الرياض 2003م، ص424.

(14) تاريخ فيروز شاهي، ص320.

(15) انظر:

Qureshi, Ishtiaq, The administration of the sultanate of Dehli, Pakistan historical society (Karachi, 1958), *Appendix* J.

(16) انظر: جاكسون، سلطنة دلهي، ص430-431؛

Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.154.

(17) شِحنه ي ماندا: كان لصاحب هذه الوظيفة صلاحيات أمنية وإدارية واسعة، وكانت ترافقه قوة أمنية لتحقيق الاستقرار الداخلي للمدينة، وصاحب تلك الوظيفة من المقربين للسلطان ويتمتع بثقته. انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص99.

(18) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص305-315؛ فرشته، تاريخ فرشته، مجلد أول، ص382؛ آل سنة، السلطان علاء الدين الخلجي، ص863.

(19) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص309-310؛ ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص130؛ جاكسون، سلطنة دلهي، ص432.

(20) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص313-317؛ جاكسون، سلطنة دلهي، ص433.

(21) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص282-283.

(22) آل تغلق: هم السلالة الثالثة من سلاطين دهلي، وينتسبون إلى غياث الدين تغلق الذي كان غلامًا تركي الأصل، خدم في الجيش منذ صغره وتدرج في المناصب العسكرية في جيش علاء الدين الخلجي حتى وصل لمرتبة القيادة. انظر للمزيد عنه: أمير خسرو، أبو الحسن يمين الدين دهلوي (725هـ/1325م)، تغلق نامه، تهذيب وتحشية: سيد هاشمي، أورنجباد 1933م، ص72 وما بعدها؛ ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص139.

(23) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص431.

(24) محمد تغلق: واسمه الحقيقي فخر الدين جونة، ارتقى عرش دهلي عقب وفاة، ويقال إنه دبر مؤامرة للتخلص منه، وكان في المجمل شخصية متناقضة بحسب وصف المؤرخين له. وللمزيد من التفاصيل عن فترة حكم محمد بن تغلق

انظر: ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص147 وما بعدها؛ برني، تاريخ فيروز شاهي، ص455–526؛ فرشته، تاريخ فرشته، مجلد أول، ص445–482.

(25) العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي (ت.749هـ/1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت 2010، ج3، ص52.

(26) صبح الأعشى، ج5، ص92.

(27) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص443.

(28) الخان: لقب تركي معناه الرئيس، وقد دخل هذا اللقب العالم الإسلامي عن طريق خانات التركستان. انظر: الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، القاهرة 1989، ص274. ويأتون على قمة الرتب العسكرية، وهم أقرب الأفراد إلى السلطان؛ لذلك كان يتم اختيارهم غالبًا من إخوة وأبناء السلطان، أو من كبار الشخصيات في السلطنة. انظر: عبد الرحمن، محمد نصر، الجيش وتنظيماته في الهند في عصر بني تغلق، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش (جامعة عين شمس)، 2016، ص215–216.

(29) الملوك: ويأتون في المرتبة الثانية في سلم الرتب العسكرية، ويسمح لكبارهم بالجلوس في حضرة السلطان مع الخانات، وكان عددهم كبيرًا ويتولى بعضهم حكم المقاطعات الكبيرة بالسلطنة. انظر: ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص158؛ عبد الرحمن، الجيش وتنظيماته في الهند، ص216.

(30) الأمراء: ويأتون في المرتبة الثالثة في سلم الرتب العسكرية في الجيش، وكان الأمراء في الجيش الهندي نوعين؛ الأول: يشرف على 1000 جندي، والنوع الثاني يشرف على 100 جندي. انظر: مرعي، التاريخ السياسي والعسكري، ص206.

(31) الإصفهسلار: وهو مصطلح يجمع بين الفارسية والتركية، وهو مكون من مقطعين: اسفه وهي كلمة فارسية تعنى مُقدِم، وسلار وهي كلمة تركية تعنى العسكر، والمعنى العام للمصطلح: مقدم العسكر أو أمير الجيوش. انظر: الباشا، الألقاب الإسلامية، ص156–157.

(32) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص53؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94.

(33) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص53؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94؛ عبد الرحمن، الجيش وتنظيماته في الهند، ص219–220.

(34) عفيف، شمس الدين بن سراج (ت.ق.8هـ/14م)، تاريخ فيروز شاهي، تصحيح: مولوي حسين، كلكتا 1890م، ص296.

(35) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص102.

(36) رحلة بن بطوطة، ج3، ص90.

(37) رحلة بن بطوطة، ج3، ص217؛ عبد الرحمن، الجيش وتنظيماته في الهند، ص220.

(38) العمري، مسالك الأبصار، ص54؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94.

(39) العمري، مسالك الأبصار، ص54؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94.

(40) رحلة بن بطوطة، ج3، ص220؛ عبد الرحمن، الجيش وتنظيماته في الهند، ص221.

(41) نائب السلطان: هو من أهم المناصب الإدارية وأرقاها في سلطنة دهلي، وقد استحدث هذا المنصب في عهد السلطان معز الدين بهرام شاه، حين اشترط الأمراء تعيين نائب للسلطان منهم لكي يوافقوا على أداء البيعة للسلطان ليضمنوا تركيز السلطة في أيديهم، وكان من مهامه أن ينوب عن السلطان في الحكم عندما يكون مريضًا أو عاجزًا عن القيام بأمور الحكم. للمزيد عنه انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص642؛ مرعي، النظام السياسي والإداري، ص78–79؛ عبد الرؤوف، أشرف حامد، الوظائف والألقاب في شبه القارة الهندية (602–932هـ/1206–1526م) دراسة حضارية، رسالة ماجستير غير منشورة–جامعة الأزهر، 2018، ص693–694.

(42) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص 56؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص5.

(43) شق: كلمة من أصل فارسي معناها حافظ شق المملكة. وكانت مهامه في الغالب الإشراف على جمع الخراج والضرائب المختلفة مثل ضريبة الرعي التي تجبى على الماشية، وضريبة السكن، بجانب التفتيش على سجلات الموظفين. وللمزيد عنه انظر: برني، تاريخ فيروز شاهي، ص288–289؛ مرعي، النظام السياسي والإداري، ص84–85؛ البقلي، محمد قنديل، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983، ص203؛ أشرف حامد عبد الرؤوف، الوظائف والألقاب 652.

(44) دبيران: هم الكتبة الذين يعملون في ديوان الإنشاء، وكانت تتوافر فيهم مهارات خاصة؛ لأن الرسائل في تلك الفترة كانت تغلب عليها النزعة الأدبية ولأن بلاط السلطان أيضًا كان يتم فيه منافسات شعرية وأدبية. وللمزيد عنهم انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص129؛ عبد الرؤوف، الوظائف والألقاب، ص532–533؛
Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.86-87.

(45) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص 56؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص5.

(46) أمير داد: كان أمير داد أو "داد بك" هو من ينوب عن السلطان في رئاسة جلسات ديوان المظالم وقت غياب السلطان لأي سبب ما، وكان يتم اختيار صاحب تلك الوظيفة من بين أفراد الأسرة الملكية أو من بين كبار رجال الدولة المعروفين بالكفاءة والنزاهة والتقوى. للمزيد عنه انظر: عبد الرؤوف، الوظائف والألقاب، ص597–599؛ عبد الرحمن، محمد نصر دراسات في تاريخ الهند الإسلامية، الهفوف 2018، ص204–205؛
Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.161-162.

(47) رسول دار: وهو حاجب الإرسال، ومهمته إرسال السفراء وترشيحهم للسلطان، كما أن سفراء الدول الأجنبية في دهلي يأتون إليه ويلتمسونه لترتيب لقاء يجمعهم بالسلطان، وضيافة السفراء كانت مفوضة من السلطان إلى رسول دار، كما كان صاحب تلك الوظيفة ممثلًا خارجيًا لسلطان دهلي. وللمزيد عنه انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص102.

(48) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص233؛ عبد الرحمن، دراسات في تاريخ الهند الإسلامية، ص31.

(49) انظر: ابن القاص، أبو العباس أحمد (ت. ٣٣٥هـ/ 946م)، أدب القاضي، ج1، تحقيق: حسين الجبوري، مكتبة الصديق، الطائف 1989، ص107؛ ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت.٧٩٩هـ/1377م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1301هـ، ص23.

(50) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص233؛ الهروي، طبقات أكبري، ج1، ص168.

(51) صدر جهان: هو رئيس الهيئة القضائية، وكان من مهامه الإشراف على الشؤون الدينية والمؤسسات التعليمية الدينية، وموظفي القضاء وأموال الوقف، بجانب إشرافه على ديواني المظالم والرياسة. وللمزيد عنه انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص91؛

Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.160.

(52) شيخ الشيوخ: ويسمى أيضًا شيخ الإسلام. وهي وظيفة من الوظائف الدينية الكبرى في سلطنة دهلي، والتي تخضع لإشراف الصدر جهان، وكانت تُمنح للفقهاء المميزين والمقربين من سلاطين دهلي. وقد اختص شيخ الشيوخ بإقامة شعائر الإسلام في دهلي، والولايات التابعة لها نيابة عن السلطان، كما كان مخولًا بإقامة الشعائر الإسلامية في مدن وأقاليم الهند كافة. وكان مسؤولًا أيضًا عن الفقراء في دهلي والواردين إليها ممن يرجون مساعدة. انظر: العمري، مسالك الأبصار، ج3، 57؛ برني، تاريخ فيروز شاهي، ص341-343؛

Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.160.

(53) القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94.

(54) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص233.

(55) المحتسب: كان من كبار الموظفين في السلطنة، ويخضع للسلطان مباشرة، فهو من يقوم بتعيينه أو عزله. وكان من مهامه أن يتصدى للممارسات غير القانونية ويعاقب المخطئين؛ وكان يعد مدافعًا عن الآداب العامة، وحاميًا لحقوق الضعيف ضد القوي. وللمزيد عنه انظر: عبد الرحمن، دراسات في تاريخ الهند الإسلامية، ص208؛ مرعي، النظام السياسي والإداري، ص95.

(56) القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص94.

(57) الشحنة: مصطلح كان يطلق على صاحب الشرطة أو ضابط الأمن. انظر: دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، سورية 1990، ص96-97. وشحنة الفيل هو مراقب فيلة السلطان والمشرف والمسؤول عن الفيلة السلطانية، ويُختار صاحب تلك الوظيفة من بين كبار رجال الدولة. انظر: محمود مرعي، النظام السياسي والإداري، ص100-101؛ المشهداني، ياسر عبد الجواد، الفيل واستخداماته في الحياة الهندية في العصور الوسطى، مجلة التربية والعلم، المجلد 14، العدد الأول، العراق, 2007, ص77.

(58) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص 47.

(59) رحلة بن بطوطة، ج3، ص88.

(60) السند: من أقاليم بلاد الهند الشهيرة، وتقع السِند في الركن الشمالي الغربي من الهند، وكان يحدها من الشرق والجنوب الهند وبحر العرب، ويحدها من الغرب مكران، ومن الشمال كشمير وكابل، انظر للمزيد من المعلومات عنها: ابن حوقل أبو القاسم النصيبي (ت. 367هـ/977م)، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1992م، ص274.

(61) اللك: عملة هندية تساوي 100 ألف دينار ذهبي. انظر: ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص549.

(62) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص 56؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 94.

(63) كان هناك ابن للخليفة المستنصر العباسي يدعى (غياث الدين محمد) يقيم في بلاد ما وراء النهر، فلما لمس من محمد بن تغلق تقديره للخلفاء العباسيين أرسل له برسولين، ولما تأكد السلطان من صحة نسبه عن طريق أحد كبار رجال الدين في سلطنته، أرسل الأموال والهدايا لغياث وطلب منه القدوم إليه. وللمزيد عن هذه العلاقة انظر: عبد

الرحمن، محمد نصر، العلاقات بين سلاطين دلهي والخلافة العباسية دراسة في الفكر السياسي لسلاطين دلهي (602 – 816هـ / 1210– 1414م)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد 45، 2009، ص32.

(64) رحلة بن بطوطة، ج3، ص246–252.

(65) طبقات أكبري، ج1، ص168.

(66) رحلة ابن بطوطة، ج3، ص 286 – 287

(67) فيرو شاه تغلق: هو ابن عم السلطان محمد بن تغلق، واعتمد عليه في بعض المناصب ثقة به، وخلفه بعد وفاته. انظر: عفيف، تاريخ فيروز شاهي، ص10 وما بعدها.

(68) رحلة بن بطوطة، ج3، ص235.

(69) الدوادار: هو الذي يحمل دواة السلطان. انظر: دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص77.

(70) ديوان الوزارة: هو أحد أهم الدواوين وأكثرها نفوذًا في سلطنة دهلي، وهو مسؤول عن الشؤون المالية كافة لسلطنة دهلي، وكان لصاحبه نفوذ واسع بين كبار رجال الدولة. انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص121.

(71) ديوان الإشراف: كان هو الديوان المسؤول عن مراقبة دخل السلطنة وحسابات الولايات بها وللمزيد عنه انظر: مرعي، النظام السياسي والإداري، ص122.

(72) انظر:

Qureshi, The administration of the sultanate of Dehli, p.134-135.

(73) رحلة بن بطوطة، ج3، ص235.

(74) الهروي، طبقات أكبري، ج1، ص137.

(75) إلْتُتْمش: كان عبدًا تركي الأصل، اشتراه السلطان قطب الدين أيبك، وتدرج في المناصب حتى أصبح أحد قادة الهند الكبار وأصبح مقربًا من السلطان أيبك، وعقب وفاة أيبك استولى على عرشه وأبعد آرام شاه عن عرش السلطنة، لمزيد من المعلومات انظر: الجوزجاني: طبقات ناصري، ج1، ص616–620؛ عبد الرؤوف، بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص54–55.

(76) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص292؛ جعيرن، معمر، سلاطين المماليك في الهند ودورهم في العمارة الإسلامية، مجلة فكر وآفاق، مج11، ع2، 2023، ص203.

(77) النمر، عبد المنعم، تاريخ الإسلام في الهند، القاهرة 1981، ص123. آل سنة، علاء الدين الخلجي، ص869.

(78) آل سنة، علاء الدين الخلجي، ص869–870.

(79) عرفة، محمود، النظم السياسية والاجتماعية بالهند في عهد بني تغلق، حوليات كلية الآداب–جامعة الكويت، الحولية (18)، 1998، ص27.

(80) الهروي، طبقات أكبري، ج1، ص166.

(81) مسالك الأبصار، ج3، ص42–43.

(82) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص193.

(83) تاريخ فيروز شاهي، ص473–474.

(84) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص193؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص17.

(85) عصامي، عبد الملك (ت. ق8هـ/14م)، فتوح السلاطين، تصحيح: أوشا، مدراس1948م، ص447–448.

(86) مرعي، التاريخ السياسي والإداري، ص155.

(87) جاكسون، سلطنة دلهي، ص454.

(88) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص54.

(89) فرشته، تاريخ فرشته، مجلد أول، ص199؛ الساداتي، أحمد محمود، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، مكتبة الآداب، القاهرة 1957م، ص188.

(90) عبد الحليم، وفاء محمد، النظم المائية بالهند عصر السلطنات الإسلامية – دراسة تاريخية ومعمارية، حولية سمنار التاريخ الإسلامي والوسيط –الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج4، ع4، 2014، ص64.

(91) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص112–113.

(92) برني، تاريخ فيروزشاهي، ص158.

(93) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص113.

(94) انظر:

Siddiqui, Iqtidar, "Water works and irrigation system in India during Pre-Mughal period", Journal of The Economic and Social History of the Orient, 29 (1986), p.56.

(95) عبد الحليم، النظم المائية بالهند، ص67.

(96) عفيف، تاريخ فيروز شاهي، ص126.

(97) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص113؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص8.

(98) عفيف، تاريخ فيروز شاهي، ص330؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص9؛

Siddiqui, Water works, p.58.

(99) ستليج: ومعناه البحر الأحمر، وهو الرافد الشرقي لنهر السند. انظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت. 622هـ/1225م)، معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت 1977م، ج3، ص222.

(100) عبد الحليم، النظم المائية في الهند، ص77–78.

(101) عفيف، تاريخ فيروز شاهي، ص127؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص9

(102) عبد الرحمن، دراسات في تاريخ الهند الإسلامية، ص38

(103) عبد الحليم، النظم المائية في الهند، ص81

(104) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج4، ص12.

(105) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص199.

(106) عبد الحليم، النظم المائية في الهند، ص82.

(107) عبد الرؤف، بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص213؛ محمد، حسين إبراهيم، النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين (689–720هـ/1290–1320م)، مجلة العميد، مج10، ع3، 2021م، ص257.

(108) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص447.

(109) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص49–50؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص69.

(110) الخركاوات: هي بيوت من الخشب تصنع على هيئة مخصوصة تغشى بالجوخ. انظر: البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص117.

(111) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص61؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص97.

(112) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص576؛ عبد الرؤوف، الوظائف والألقاب، ص703-705.

(113)الجوزجاني، طبقات ناصري، ص298.

(114) فخر المدبر، محمد بن منصور (ت.623هـ/1226م)، آداب الملوك وكفايات المملوك أو آداب الحرب والشجاعة، تصحيح: أحمد خونساري، طهران 1976، ص72-73

(115) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص235؛ مرعي، التاريخ السياسي والإداري، ص86-88؛
Qureshi, The administration of the Sultanate of Dehli, p.59-60.

(116) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص57؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص95. وقد ذكر ابن بطوطة أنهم كانوا عشرين رجلًا. انظر: رحلة بن بطوطة، ج3، ص162.

(117) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص162.

(118) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص57؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص95.

(119) السموسك: لعل ابن بطوطة يقصد هنا سنبوسك وتم التحريف من الناسخ، وهو نوع من الفطير، وهو قطع تحشى باللحم أو بالجبن. انظر: تيمور، أحمد، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، ج4، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2002، ص137-138.

(120) التنبول: عبارة عن أوراق شجر لها طعم القرنفل العطري حريف تستعمل بطريقة المضغ، وهي تركب مع بعض التوابل. انظر: عرفة، النظم السياسية والاجتماعية بالهند، ص73.

(121) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص164.

(122) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص60-61؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص85-86؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص21.

(123) مخدومة جهان: تعد من أشهر نساء البلاط في عصر آل تغلق، فقد كانت زوجة السلطان غياث الدين تغلق الرئيسية، ووالدة السلطان محمد بن تغلق، ورغم أنه لم يكن لها دور كبير في السلطنة بحكم وضعها الصحي بعد إصابتها بالعمى، إلا أنها تمتعت بمكانة كبيرة في السلطنة خاصة في عهد ابنها محمد بن تغلق. وللمزيد عنها انظر: برني، تاريخ فيروز شاهي، ص483؛ المطيري، موضي مطني، الدور السياسي والحضاري للمرأة في الهند خلال عصر سلاطين دهلي. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة-كلية الآداب جامعة فيصل، 1443، ص82-83.

(124) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص225.

(125) سيف الدين غدا: هو أحد أمراء عرب الشام، قدم زائرًا على السلطان محمد تغلق لما علم بكرمه، فأحسن استقباله وأجزل له العطاء والمنح. وللمزيد عنه انظر: الحسني، نزهة الخواطر، ج2، ص161.

(126) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص178.

(127) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص160؛ الهجرسي، ريهام فتحي، عناصر المجتمع الهندي وطبقاتهم في سلطنة دهلي، رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية الآداب جامعة بنها، 2022، ص125.

(128) عفيف، تاريخ فيروز شاهي، ص433؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص12.

(129) المن: وحدة وزن تساوي 25,11 كجم تقريبًا. انظر: هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1970م، ص54.

(130) الستر: وحدة وزن تساوي 46,4 كجم تقريبًا. انظر: هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص19.

(131) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص54.

(132) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج3، ص160–163؛ الهجرسي، عناصر المجتمع الهندي، ص222.

(133) طبقات أكبري، ج1، ص74.

(134) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص626؛ مرعي، التاريخ السياسي والإداري، ص97.

(135) كان أحد مماليك السلطان إلتتمش، وترقى لمنصب نائب السلطان والوصي عليه وزاد نفوذه في السلطنة مستغلًا زواجه من أخت السلطان. وللمزيد عنه انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص641.

(136) طبقات أكبري، ج1، ص75.

(137) مسالك الأبصار، ج3، ص56.

(138) الديباج: لفظ معرب عن الفارسية، ومعناه الثوب الذي سداه ولحمته من الحرير. انظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت.٧٧٠هـ/1368م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت 1994، ص188.

(139) الوشي: هو نسيج من الحرير المطرز برسوم الأشخاص والحيوان وأغصان النبات المتوَّجة والمزينة بخيوط الذهب. انظر: إبراهيم، رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس، دار الآفاق العربية، القاهرة 2002، ص529.

(140) مسالك الأبصار، ج3، ص52.

(141) قزاز: بائع الحرير وناسجه. انظر: البستاني، بطرس، محيط المحيط. قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت 1987، ص733.

(142) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص54–55؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص84.

(143) الزركشي: هو القائم بصناعة الملابس الموشاة بالذهب. انظر: تيمور، معجم تيمور الكبير، ج3، ص230.

(144) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص54–55؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص84.

(145) العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص65؛ عبد الرحمن، الحياة الاقتصادية في الهند، ص17.

(146) كان سعر مَنّ القمح في العادة يساوي درهم ونصف. انظر: العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص60–61؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص85–86.

(147) ابن بطوطة، رحلة بن بطوطة، ج3، ص184؛ عبد الرحمن، دراسات في تاريخ الهند الإسلامية، ص55.